تاريخ الإرسال: 2015/03/14 - تاريخ القبول للنشر: 2015/05/24 تاريخ النشر: 2015/06/28

الآليات المنتهجة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل و دورها في الحد من البطالة

كاس عبد القادر
جامعة زيان عاشور بالجلفة

تمهيد:

لقد مرت الجزائر بالعديد من المراحل و الظروف التي جعلت نسبة البطالة تصل إلى مستويات قياسية لا سيما مع بداية الإصلاحات الاقتصادية فقد سجلت نسبة تصل إلى43%مع نهاية سنة 98.غير أن هذه النسب مالبثت أن تقلصت مع البرامج المتعددة الهادفة إلى الحد من هذه المستويات القياسية ولاستخدام العديد من الصيغ التشغيلية ورصد مبالغ ضخمة على مر السنوات و في إطار العديد من البرامج الخماسية المتوالية

فماهي أهم الصيغ المستخدمة لدعم و تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل وإلى أي مدى ساهمتفي الحد من البطالة في الجزائر؟

1. مدخل مفاهيمي:

قبل الحديث على الاليات المستخدمة والمنتهجة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل و دورها في الحد من البطالة لابد منالتعريج على بعض المفاهيم ذات العلاقة بالدراسة ومنها:

سياسة التشغيل politique d'emploiالتي تعرف على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف القطاعات و الجهات، و ذلك عن طريق التعليمات و القواعد والقوانين.

و تكمن أهم محددات سياسة التشغيل في مايلي:

-مستوى التنمية لكل بلد و يشمل ذلك المجاليين الاقتصادي و الاجتماعي

-قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية كما و نوعا ونمو مستويات التأهيل و التكوين واكتساب الخبرات

-توفير نظام دقيق و متكامل للمعلومات المرتبطة بالتشغيل و حجم القوى العاملة .

كما تهدف الى:

-زيادة حجم الناتج الوطني ورفع مستوى الفعالية الاقتصادية من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى التشغيل الملائم

-السعي إلى الاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المتاحة

-العمل على توفير مناصب عمل لاستجاب اليد العاملة النشطة

2.اجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر

لقد كانت عدة عوامل وأسباب وراء تفاقم ظاهرة البطالة التي مست جل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية منها،وهو ما استلزم من الدولة الاهتمام بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة البطالة من

خلال وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها اذ تمثلت هذه الاجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وانشاء هياكل متخصصة لتنفيذها،سوف نحاول تناول أهم الإجراءات والسياسات التي قامت بها الحكومة في اطار التشغيل.

أ.آليات واجراءات التشغيل في الجزائر

تعتمد سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين أساسيتين الأولى تقوم على أساس العقود أو ما يسمى بالشغل المأجور و الثاني تقوم على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي أوما يسمى ترقية الشغل من طريق المبادرات المقاولاتية و لتنفيذ ذلك تتعدد الأجهزة والألياتوهو ما سنفصله فيمايلي:

أولا:أجهزة قائمة على أساس العقود

والتي تتمثل أساسا في:

1.الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90المؤرخ في8 سبتمبر 1990. تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر ومهمتها الأساسيةتنظيم سوق الشغل و تسير العرض والطلب وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريببين طالبي العمل و هم البطالين من كل الفئات وأصحاب العمل و هم كل المؤسسات

الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص.

وقد جاء القانون رقم90/04المؤرخ في 25 ديسمبر2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبةالشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناءات أنتقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية من خلال الوكالات الجهوية التي تهدفإلى احداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات و البلديات وبين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة التداول التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة لتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة.وقد استطاعت هذه الوكالة أن تساهم في التقليل من حدة البطالة و توفر عدد لابأس به من مناصب الشغل حتى وإن لم يحظى جميع طالبي العمل لمناصب عمل

2.دعم ترقية الشغل المأجور:

تترجم ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني DAIP الذي انشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 08-126المؤرخ في 19أفريل 2008يهدف هذا الجهاز إلىتسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدىالوكالة الوطنية للتشغيل ANEM والذين تتراوح أعمارهم مابين 18و35سنة بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصالمع مديريات التشغيل الولائية ضمانا لتسيير ومتابعة وترقية و مراقبة هذا الجهاز و يتضمنهذا الجهاز ثلاث عقود إدماج:

_عقود ادماج حاملي الشهادات موجهة لخريجي التعليم العالي

_ عقود الإدماج المهني موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خرجي الطور الثانوي والذين تابعو التكوين المهني

_عقود تكوين ادماج موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين و لا تأهيل و تكون لمدة:

_ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات.

_سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.

_طيلة مدة الورشة بالنسبة للمستفيدين.

3.برنامج عقود ما قبل التشغيل:

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أوالدائمة ضمن مختلف المجالات والأنشطة الإدارية و الاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية أو التقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19سنة و35سنة.تم العمل على توسيع برامج ترقية الشغل وتعميم عقودها قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية و الخاصة وهو ما تأكد من خلال المرسوم الرئاسي 96_234المؤرخ في 02/07/1996 المتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين و التشغيل و التوظيف.إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 96_295الذي يحدد وظيفة الصندوقالوطني لدعم تشغيل الشباب (FNS) من خلال تقديمه لتسهيلات لتمويل مشاريع الشباب العاطل،اذ يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا حيث وضع حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 02/12/1998،أما الأهداف فتمثلت في محاولة ادمج خريجيالجامعات للتكوين في سوق العمل حسب مؤهلاتهم لاكتساب الخبرة المهنية مع امكانيةتوفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية.وقد قدر عدد المناصب المفتوحة لهذا البرنامج خلال الفترة 1999 و 2000 بـ 39297منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية.كما برز أكبر نجاح لهذا البرنامج سنة 2004 حيث استفاد حوالي 60’000شاب من العقود بتكلفة مالية قدرها 3 مليار دولار

4.برنامج تشغيل الشباب:

يتم تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري و الغابات والبناء و الأشغال العمومية، وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص أغلبهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. وتعتبر الدولة هيالممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب.

5.أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف:

هو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات تم إنشاءه سنة 1997، يرمي إلى خلق مناصب شغل و المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب،و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة خاصة في المناطق النائية التي مستها البطالة أكثر، و قد تم تطبيقهذا البرنامج على مرحلتين:

المرحلة الأولى(1997_2000):تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير أنشأ هذا الجهازفي هذه المرحلة140000 منصب شغل و3846 ورشة، أي حوالي 36شخص لكل ورشة، وتم إنشاء42000 منصب شغل دائم.

المرحلة الثانية(2001_2004):استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة منغلاف مالي تكميلي قدره 9مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا.

ثانيا:أجهزة قائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي:

وتمثلت أهم أجهزتها فيمايلي:

1_الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

هي وكالة موضوعية تحت سلطة الوزير الأول (في سنة 2006 وضعت تحت وصاية وزارة التشغيل و التضامن الاجتماعي) تعمل على تمويل ومتابعة مشاريع الشباب ظهرت بموجب قانون 234/96 وشرع في تطبيقها في بداية السداسي الثاني من سنة 1997.ظهرت هذه الوكالة لخلق مشاريع عديدة تساهم في الاقتصاد الوطني وتقليص حجم البطالة و هي هيئة ذات طابع خاص،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تمثلت مهامها فيتدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،و تسيير تخفيضات الصندوق لدعم تشغيل الشباب لاسيما منهاالاعانات و تخفيض نسب الفوائد ،تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب و الحرص على احترام الشروط مع تشجيع الأشخاص للقيام بالتدابير الرامية

لترقية الأنشطة وتوسيعها،و قد استطاعت هده الوكالة أن تحقق نتائج معتبرة.

2_الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:CNAC

أنشا سنة 1994 بموجب المادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26/05/1994كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و الشغيل والضمان الاجتماعي، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،مخصص للبطالين البالغين بين 35 و 50 سنة و الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة الذي يبلغ سقف استثمارها 5'000'000 دج. و من مهامه تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.

و انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرَتحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين علىمستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن.

يعتبر هذا الصندوق الأول على المستوى العربي و الثاني على المستوى الافريقي حيث تزايدت الملفات المقبولة من 36108 سنة 1996 إلى 188411 ملف سنة 2003 وهو مايعكس مدى اقبال هذا الصندوق في انشاء مناصب شغل للبطالة.

1.برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات الصغيرة:

دخل حيز التنفيذ في السداسي الثاني من 1997 وهو موجه خصيصا لفئة الشباب الراغبينفي انشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من أجل ايجاد مناصب شغل.والسعيلبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهنيين في المجتمع يساعد في تحقيق المشاريع معتبرة ومنه القضاء على التهميش الاجتماعي. كما ان هذا الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين

تعرضوا إلى التسريح جراء عمليات تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية ويمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و يكون التمويل على ثلاث أشكال (تمويل ذاتي،تمويل ثنائي،تمويل ثلاثي.)

2.القرض المصغر:

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 و يعتبر أداة لمكافحة البطالة و الفقر ويهدف إلىترقية التشغيل الذاتي للفئات الغير مؤهلة،و التي تسيير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS)،توجه أساس إلى الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل و الذين تتراوح أعمارهم بين18 و 60 سنة و يتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في انشاءنشاط يختاره طالب القرض المصغر و يتراوح المبلغ الذي يمكن منحه مابين 5000 و350000 دينار، و للحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها أن يتوفر من ماله الخاص مالا يقل عن 5%من المبلغ المطلوب وتقدم هذا القرضالبنوك لمدة تمتد من سنةإلى 5 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب حيث خلق هذا الجهاز 1500إلى 2000 مؤسسة مصغرة.

3.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

انشات بموجب المرسوم 01/03 فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تقني بخدمة المستثمرين الأجانب و الوطنيين، وتعتبر هده الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرصالاستثمار القائمة والترويج بها و استقطاب رؤوس الأموال و الاستمارات الأجنبية المباشرة فهي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات من خلال الخدمات التي تقدمها من ترقية لاستثمارات الأجنبية و الوطنية و تقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار و الذي ينعكس عليه ايجابافي أحداث مناصب شغل اذ أنشأت هذه الوكالة 3109 مشروع و أحدثت حوالي 96545منصب عمل جديد .

4.برامج تنمية البلديات:

يندرج هذا البرنامج ضمن تنمية وترقية البلديات و الذي تم الشروع فيه خلال السنة الأخيرة من برنامج التعديل

الهيكلي، يهدف هذا البرنامج غلى انشاء مناصب شغل جديدة من خلالالمشاريع المصغرة الخاصة بالبنى التحتية لمختلف البلديات و قد تم التخطيط لمرحلتين:

.المرحلة الأولى:تضمنت إنجاز 116 مشروع بغلاف مالي 203'004'472 دج و استحداث 790 وظيفة منها 95 وظيفة دائمة.

.المرحلة الثانية:شرعت في جويلية 2001 شملت 33 ولاية بمجموع 82 بلدية اذ خصص لذلك 91 مشروع بتكلفة 2'787 مليون دج للمشروع الواحد لتوفر بذلك 2'600 وظيفة منها540 وظيفة دائمة.

كما سبق و ذكرنا تعددت برامج سياسة التشغيل اذ لم تقتصر على البرامج السابقة فقط و التي استطاعت ان تساهم في الحد من البطالة وتوفير عدد لابأس به من مناصب الشغل وبالإضافة إلى هذه البرامج نضيف مجموعة البرامج التي تدعم التشغيل والتي لم نذكرها المتمثلة:

.برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية:و يمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماجالاجتماعي والمهني للشباب طالبي العمل على المستوى المحلي والمناطق المحرومة.

.المؤسسات المصغرة:و تتمثل هذه الألية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصةمن خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى.

.القروض المصغرة:يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة،1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة و الفقر،لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل.

.برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات:وقد تم وضعها لقائدة خريجي التعليم العاليفي حالة بطالة و الذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل.

وتم إنشاء عدة آليات وميكانيزمات تسهر على تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من أهمها: الوكالةالوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،كما استحدث مخططالعمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازا للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية والإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني والإدماج المهني للأشخاص دونأي تأهيل بالتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة.

3.معوقات نجاح سياسة التشغيل

تعددت تحديات الدولة للسياسة العامة للتشغيل ومعوقاتها من بين أهم هذه التحديات مايلي:

.العملغير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في مؤسسات المنظمة. هذا نوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادةما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال،سواء في مجال ظروف العمل،أو في الأجور،أو مختلف الحقوق الفردية و الجماعية للعامل،في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة.و في ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل،و العمل المؤقت،من جهة أخرى.

.عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية و الاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبهاقصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل،(مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليهاتحقيقه من التوظيف سنة 1999.

.عدم تكيف أنظمة و برامج التعليم و التكوين العالي و المتوسط بما يتناسب و الاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيدا من الإطارات و العمال الذي سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.و ذلكلعدم التنسيق و التعاون بين هذه المكاتب و المؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة.ومؤسسات التكوين العليا و المتوسطة،المتخصصة منها و العامة،من جهة ثانية.و المؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة البطالة.

.نمو كتلة اليد العاملة النشطة(الطلب) أكثر من نمو كتلة العمل المعروض وهو ما يرتبط بنمو الاقتصادي و ضالة حجم الاستثمارات مع العلم أن المقبلين على العمل هم من فئة الشباب و منهم حملة الشهادات.
.خلل الهيكل الاقتصادي الذي يعجز على استيعاب المؤهلات و الكفاءات وهو ما يعني أنه اقتصاد غير قائم على رأس المال البشري.
.ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل ما يجعل الباحثين عن العمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار و لا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم وهو ما يساعد على انتشار الظواهر السلبية من محاباة و رشوة.....الخ
.نقص الفعالية في سياسة التشغيل المعتمدة المعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب لاسيما اتجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلامن المعالجة الاقتصادية ذات الامد البعيد إذ أن أغلب هذه الفئة لم تحظ في الأغلب إلا بمايعرف بعقود ما قبل التشغيل.
.تدهور الأوضاع في المؤسسات العمومية الاقتصادية كونها تملك وسائل معتبرة لتنمية مشاريعها
.التشريع و التنظيم الجزائري اذ بحكم الأنظمة السياسية التي مر بها الدولة و التي تتميز بنوع من الثبات فيما يخص الاستثمار و أيضا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

4.عوامل تفعيل سياسة التشغيل

رغم أن الدولة سطرت عدة سياسات وآليات سعيا منها إلى مكافحة البطالة إلا أنها لا يمكنأن تنجح دون وجود رادع و عامل محفز على ذلك فحتى تستطيع سياسة التشغيل أن تفيبغرضها و أن تحقق أهدافها وجب على الدولة ان توفر عدة فواعل كما وجب عليها اتخاذمجموعة من العوامل التي سنوجزها فيمايلي.
.ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات و معطيات حقيقية بمشاركة الهيئات و المؤسسات المعنية بعالم الشغل في مختلف المستويات و المؤسسات المعنية بذلك،مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء و اقتراحات هذه الهيئات و المؤسسات قدر الإمكان.و الابتعاد قدرالإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.
.الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
.العمل على تكييف و تعديل محاور و عناصر هذه السياسة بما يتلاءم و المستجدات التيتفرضها المتغيرات الداخلية و الخارجية، و العراقيل الميدانية،و ذلك بجعلها أكثر مرونة و
قابلية للتكيف مع المستجدات و المتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيرا ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.
.والابتعاد عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، و اتباع
أنماط أكثر ديمومة و استمرارية.
.تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماطبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييممدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها و كيفياتها بشكل مستمر.
.تشجيع الدولة و السلطات العمومية المركزية منها و المحلية لإنشاء المؤسسات و البرامج الهادفة، و ذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية،و تسهيل حصولها على الأراضي و المحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد و الاستشارة التكنولوجية،و تمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، و فتح السواق الوطنية أمام منتجاتها، و مساعدتها على دخول الأسواق الدولية.
.تشجيع البنوك على التعامل بجدية و مسؤولية في مجال القروض و المساعدات و
التسهيلات المالية في المراحل الأولىللإنشاء لتمكين المستثمرين و المبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق. ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيرا

ما تكون أهم الصعوبات و العراقيل بل و التحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
.تمكين المؤسسات من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب من خلال ربطها بشبكة التكوين المهني و الجامعي و خلق حوافز و تشجيعات تمكنها من استيعاب الفئاتالمتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية و الالتحاق بها، كتخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها للبطالين أو اعفاءها من بعض رسوم الاستيراد أو التصدير...من أجل القدرة على خلق مناصب عمل جديدة.
.توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية كالشباب أو النساء أو ذويالاحتياجات الخاصة قصد مساعدته على انشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة و مساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.

مراجع الدراسة:

دراسات غير منشورة:

- فارس،شلالي ،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر، مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر2005.
- قصاب ،سعدية، تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجيستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر1997.
- بلعايب ، بوبكر، دراسة تحليلية لتطوير التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2003.
- بن فايزة، نوال ، اشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر من 1990 الى 2005،رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2008
- ديدوش، دحماني، محمد ، اشكالية التشغيل في الجزائر(محاولة تحليل)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2013.
- دراجي، سعيد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية ، اطروحة الدكتوراه، كلية الادب و العلوم الانسانية جامعة قسنطينة، 2009
- حكيم ، شيبوطي ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التشغيل رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001/2002

مقـــــــــــــــالات في المجلات و الجرائد:

- أحمية،سليمان، السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر ،محاضرة:جامعة سعيدة2009.متاحة في الموقع:www.4shard.com بتاريخ 12/03/2014
- عبد القادر، زيان، تشغيل و بطالة ، مقالة متاحة في : www.maktoobblig.com
- تريرعلي ،رحمون هلال، مداخلة بعنوان:استرتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة ،جامعة محمد بوضياف مسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةعلوم التسيير ،2011.

- رواب عمار،غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،بسكرة،2011.
- جريدة البلاد ، مقال بعنوات» سياسة التشغيل حققت 78 % من اهدافها « الجزائر: بتاريخ 07/10/2012 .
- رحيم ، حسين ، سياسة التشغيل في الجزائر (التحليل و التقييم) ، الجزائر: بحوث اقتصادية عربية ، 2013 .
- قطاف ، ليلى ،تقييم و تأثير للاستثمارات العمومية على التوجهات العامة للسياسة التشغيل و التوظيف الوطني للفترة (2001–2014) ، ابحاث المؤتمر : جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013.